

إلى: سعادة الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير الداخلية
نسخة منه إلى:

سعادة السيد يوسف بن محمد العثمان فخرو، وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
سعادة السيد حسن الذوايدي، أمين عام اللجنة العليا للمشاريع والإرث
سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (NHRC)، وأمين عام
التحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

31 مارس 2020

صاحب السعادة

نحن، ائتلاف يضم عدد من منظمات المجتمع المدني والنقابات، نكتب لنحث حكومتكم الموقرة للعمل على ضمان حصول
العمال المهاجرين على الحماية الكافية من كوفيد 19. وإنا إذ نقدر الخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومتكم حتى الآن
لحماية العمال المهاجرين المصابين والمعرضين لخطر الإصابة بـ كوفيد 19، نحثكم على المواصلة بالمزيد من هذه
الإجراءات التي تحمي الصحة العامة، وتتوافق مع حقوق الإنسان الأساسية والمبدأ الأساسي لعدم التمييز. وكما أوضحت شبكة
الهجرة التابعة للأمم المتحدة في بيانها الصادر في 20 مارس، فإن "إدراج جميع المهاجرين والفئات المهمشة، في جميع
جوانب التعامل مع كوفيد 19، أمر ضروري، سواء كنا نتطلع إلى الوقاية أو الرعاية أو الوصول العادل إلى العلاج، وكذلك
في تدابير الرعاية أو الاحتواء أو ظروف العمل الآمنة "

وكانت وزارة الصحة العامة قد أعلنت في 11 مارس 2020، عن وجود 238 حالة مؤكدة
جديدة من الإصابات بكوفيد 19 بين الوافدين الذين يقيمون في مجمع سكني، تم تعريفه لاحقاً
على أنه منطقة صناعية تقع في ضواحي الدوحة. وارتفع العدد الإجمالي للحالات المؤكدة إلى
781 ابتداءً من 31 مارس. وفي 17 مارس، أعلنت اللجنة العليا لإدارة الأزمات عن اتخاذ
مزيد من التدابير " لضمان إبقاء السكان بعيداً عن مخاطر الإصابة بالفيروس"، بما في ذلك
إغلاق أجزاء من المنطقة الصناعية لمدة أسبوعين. وفي 21 مارس، قال مكتب الاتصالات
الحكومية في بيان للجزيرة "أن الأفراد المقيمين في المنطقة المعزولة، يتم فحصهم من قبل
أطباء وطواقم طبية، كما يتم إجراء فحوصات ومراقبة منتظمة لجميع الأفراد". ووصف
البيان الجهود المبذولة لتوزيع الإمدادات الحيوية، لضمان تلبية احتياجات العمال اليومية ودفع
الرواتب في الموعد المحدد. ونحن نرحب بهذه التدابير.

إننا ندرك حجم التحديات التي تواجهها قطر في حماية الناس من الإصابة بـ كوفيد 19، وكذلك
الضغط الذي تتعرض له في سبيل توفير البنية التحتية المطلوبة لكأس العالم "FIFA 2022". ونعتقد

أن الاستجابة الإيجابية لهذا الوضع ليس فقط من أجل حماية الصحة العامة وإنقاذ حياة الناس فحسب، وإنما لخلق نموذج في المنطقة. ولتحقيق ذلك فإننا نحتكم على اتخاذ مزيداً من الخطوات من أجل:

- التأكد من فحص جميع العمال، سواء المعزولين أو غيرهم ممن يعيشون في أوضاع تجعلهم أكثر عرضة للإصابة، وبالتالي منحهم الرعاية الطبية اللازمة، وأن يتم تمكين العمال غير النظاميين من الحصول على العلاج المناسب دون الخوف من التوقيف. وأن يكون توفير المرافق السكنية المناسبة والمزودة بالمياه ومرافق الصرف الصحي لجميع العمال، بما يمكنهم للقيام بالعزل الذاتي عند الحاجة لذلك للتأكد من حماية أنفسهم بشكل فعال.

إن الأوضاع في المنطقة الصناعة وحدها تشكل تحدياً استثنائياً كبيراً بسبب اكتظاظ غالبية المساكن العمالية وافتقارها للنظافة، كما أن غالبية قاطنيها يعانون من المشاكل في الجهاز التنفسي بسبب أوضاع السكن والعمل، مما يستدعي تعاملًا خاصاً مع هذه الأزمة. كما أن المساكن العمالية الأخرى التي لم توضع تحت العزل سوف تحتاج لاهتمام مشابه من قبل السلطات لتجنب تفشي الفيروس بشكل أوسع. فلا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لرصد ما إذا كانت الشركات في جميع القطاعات تعمل بشكل مسؤول لتنفيذ المتطلبات واتباع الإرشادات التي تطلقها الحكومة.

- ضمان عدم احتجاز أي شخص، بمن فيهم العمال المهاجرون، بسبب انتهاك الحجر الصحي. ذلك لأن الاحتجاز يؤدي إلى نتائج عكسية لهدف حماية الصحة العامة فيما يتعلق بكوفيد 19، حيث أن مرافق الاحتجاز نفسها قد تزيد إمكانية تعرضهم للإصابة بالفيروس. ولا بد من التأكد من أن جميع العمال الذين تم احتجازهم في السابق قد تم فحصهم بموافقتهم، وكذلك توفير الرعاية الطبية الكافية إذا ما تطلب الأمر، بالإضافة إلى إطلاق سراح المحتجزين مع توفير خيار العزل الذاتي عند الضرورة. ولا بد من الامتناع عن الترحيل التسفي للعمال المهاجرين، بما في ذلك اعتباره وسيلة لاحتواء كوفيد 19. ويجب تعليق الاعتقالات للعمال المتهمين بـ "الهروب" أو غير ذلك من انتهاكات الهجرة، وضمن توفير سكن بديل وآمن لمن يصبح بلا مأوى. ويجب إنهاء احتجاز المخالفين لأنظمة الهجرة والسماح للعمال المهاجرين الراغبين في العودة إلى ديارهم للقيام بذلك متى ما كان ذلك ممكناً.

نود أيضاً أن نعبر عن قلقنا بشأن التقارير والصور التي تردنا عن السجون ومراكز الاحتجاز، الأمر الذي يدل على أن العمال الذين قامت السلطات باحتجازهم قد حُشروا في أماكن مزدحمة مما يُفاقم إمكانية إصابتهم بكوفيد 19. ووفقاً لصحافيين نيباليين، فإن قطر قامت بترحيل عدة مئات من العمال النيباليين منذ 6 مارس. وليس من المعروف إن كان هؤلاء قد خضعوا جميعهم لفحص الإصابة بكوفيد 19 قبل ترحيلهم، كما أنه لم يعرف السبب القانوني من وراء ترحيلهم، وما إذا كان بإمكانهم استلام أجورهم ومستحققاتهم غير المدفوعة.

- ضمان حصول غير القادرين على العمل من العمال المهاجرين، سواء بسبب العزل الاحترازي أو بسبب إصابتهم فعلاً بكوفيد 19، على أجورهم بالكامل

وكانت قطر قد أغلقت في 19 مارس جميع المحلات التجارية وفروع المصارف في المجمعات التجارية. وفي 22 مارس حظرت " جميع أنواع التجمعات". وبذلك أصبح كثير من العمال، بمن فيهم حراس الأمن، والعمالين لدى شركات النظافة الخاصة تحت العزل الاحترازي وبالتالي لم يعد بإمكانهم العمل. وفي الوقت نفسه يواصل كثير من العمال منخفضي الدخل العاملين في قطاع الإنشاءات، العمل بالرغم من أنهم، تحديداً، عرضة للإصابة بسبب طبيعة عملهم من ناحية، وبسبب إقامتهم في أماكن مكتظة من ناحية أخرى. إننا، في هذا السياق، نرحب بإعلان الحكومة عن ضمان حصول العاملين في الأماكن المغلقة من المنطقة الصناعية، على أجورهم في وقتها. إلا أننا نحثكم لمد هذا الالتزام لضمان حصول جميع العمال الوافدين غير القادرين على العمل، نتيجة التدابير المتخذة لتجنب تفشي الفيروس، على أجورهم بالكامل وفي وقتها، بالإضافة إلى عدم إجبار العمال على مواصلة العمل تحت التهديد بالتعرض للعقاب. وبالإضافة إلى ذلك فإننا نحثكم على تمكين العمال من تقديم الالتماسات إلى لجنة تسوية منازعات العمل خلال هذه الفترة.

• تزويد الجمهور بالمعلومات لضمان عدم تعرض العمال المهاجرين، بمن فيهم عاملات المنازل، للتمييز أو الوصم فيما يتعلق بفيروس كوفيد 19.

وصف تقرير تقييم أولي حديث أعده مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والتعصب ضدهم، والذي زار قطر في الفترة من 24 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2019 بالتفصيل كيف يتعرض العمال المهاجرون منخفضو الدخل للتمييز العنصري الممنهج. وفي هذا السياق، نحث الحكومات على مكافحة الوصم والتمييز، وذلك باستخدام وسائل الإعلام لرفع الوعي العام بحقوق الإنسان، مع العلم بأن الفيروس لا يعرف حدوداً ولا يعترف بأي تمييز بين الأعراق المختلفة أو الدين أو الجنسية. وتعتبر هذه الحملات الإعلامية ذات قيمة خاصة في إعلام أصحاب العمل بأهمية حماية العمال المهاجرين.

• بسبب وضعهم الأكثر عرضة للضرر، لا بد من ضمان حصول عاملات المنازل على التدابير الوقائية والرعاية الصحية بانتظام، وأن يحصلوا أيضاً على إجازة مرضية مدفوعة الراتب في حالة عدم قدرتهم على العمل بسبب المرض.

تتعرض عاملات المنازل الملزمات بالإقامة مع الأسر التي يعملون لديها، واللاتي يعملن في كثير من الأحيان لساعات طويلة للغاية دون ارتداء ملابس واقية، للمخاطر بشكل خاص. ومن المرجح أن تتفاقم هذه الظروف في الوقت الحالي حيث من المحتمل أن تزداد العديد من الانتهاكات وظروف العمل القاسية. ولا بد من إبلاغ أصحاب العمل بضرورة تزويد عاملات المنازل بأدوات وقائية مثل القفازات والأقنعة سواء عند القيام بأعمال التنظيف، أو رعاية أي شخص مريض على السواء، مع مراعاة تحديد ساعات العمل اليومية بثماني ساعات. وعدم إجبارهم على العمل الإضافي المفرط، والتأكد من حصولهم على توفير يوم راحة أسبوعياً، وضمان توفر خيار التواصل مع أسرهم وأصدقائهم.

على السلطات أيضاً إعلام الجمهور بأن أصحاب العمل الذين يسيئون معاملة عاملات المنازل خلال هذه الفترة سيحاكمون، وسوف يتم تمكين المحاكم من تطبيق العقوبات التي سيكون لها تأثير رادع. ويجب على

وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ضمان وجود خط ساخن يمكن العمال أو أسرهم الاتصال به في حالات الضرورة، وإطلاق سراح أي عامل يواجه وضعاً صعباً. وتعتبر اللجنة العليا لإدارة الأزمات هي الهيئة المثالية لاطلاع قادة الجاليات المهاجرة في قطر على الخطوات التي تتخذها السلطات لحماية العمال المهاجرين في هذا الوقت، كما أن جميع الموقعين على هذا الخطاب هم على استعداد للمساعدة حيثما كان ذلك ممكناً. وسوف نقوم بإرسال خطابات مماثلة لجميع دول الخليج التي يوجد بها عمالاً مهاجرين معرضين للمخاطر، ولكن بدرجة أقل من الشفافية حول مدى تأثير المشكلة على العمال المهاجرين. وفي هذا الشأن، نشيد بنهج قطر و نحثكم على السماح لوسائل الإعلام للنشر دون قيود.

AFL-CIO



Amnesty International



Building & Woodworkers International



Business & Human Rights Resource Centre



Business & Human Rights Resource Centre

Equidem



Equidem Nepal



Fair/Square



François Crépeau

Professor of Public International Law, Director of the McGill Centre for Human Rights and Legal Pluralism and Former United Nations Special Rapporteur on the Human Rights of Migrants

Global Labor Justice



Human Rights Watch



Humanity United



International Transport Workers Federation



International Trade Union Confederation



Migrant Forum in Asia



MigrantRights.org



Solidarity Center

